

المحاضرة رقم 7: الاستثمار والادخار:

تمهيد يعتبر الاستثمار والادخار عمليتين مهمتين من العمليات الاقتصادية وهما مرتبطتان بشكل أو بآخر بالدخل (عمل الانسان) و بالسلوك الاستهلاكي للإنسان الاجتماعية والاقتصادي وتتحكم في العمليتين السابقين عدة عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وسوف نحاول من خلال هذه المحاضرة التعرف على الاستثمار وأنواعه والادخار وأنواعه .

1/ عملية الاستثمار

1. تعريف الاستثمار:

وهو العملية المتمثلة في شراء المعدات والأدوات وبناء المصانع التي تعمر طويلا في حياة المجتمع، وهي عبارة عن تلك المصاريف التي من خلالها يتحصل الشخص على أرباح مستقبلية، أو هي تلك الأموال التي يدفعها الشخص حاليا مقابل الحصول على أرباح مستقبلية" (صالح الحناوي و مصطفى الشهاوي، 2013، صفحة 17) ، وهي بذلك تحمل معنا عمليات انتاجية نافعة للمجتمع ولها عوائد مادية على الفرد في المستقبل.

كما يمكن الإشارة أن الاستثمار يأخذ أشكال متعددة "

1. تجديد الآلات والمعدات.

2. إنتاج السلع الرأسمالية،

3. توسيع طاقة الإنتاج.

4. صافي التغيير في المخزون السلعي سواء كان مواد أولية أو مواد تامة أو نصف مصنعة" (الوادي، دس، صفحة 261)

وللاستثمار أنواع متعددة نذكر بعضها على سبيل المثال وليس الحصر

2. أنواع الاستثمار: حيث تصنف بناء على طبيعة السلعة المقدمة أو المنتج إلى استثمارات إنتاجية وأخرى خدمية

أ/ استثمارات إنتاجية: تساهم بصورة مباشرة في رفع الانتاج مثل شراء الآلات والتجهيزات وبناء المصانع.

ب / استثمارات خدمية: تساهم بصورة غير مباشرة في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي الاقتصادي وتسهل القيام بجميع النشاطات المتعلقة بالمصلحة العامة (مثل الاستثمار في الصحة، التعليم الطرقات ...إلخ

وهناك تصنيف آخر بحسب جنسية صاحب الأموال المستثمرة فنجد استثمارات محلية واستثمارات أجنبية:

- أ/ الاستثمارات المحلية : وبحسب التسمية فإن الاستثمارات المحلية تعود إلى أن المستثمر أو المستثمرين يكونون من داخل البلاد يعني يحملون جنسية البلد المستثمر فيه.

- ب/ الاستثمارات الأجنبية: وتأخذ شكلان استثمارات أجنبية مباشرة واستثمارات أجنبية غير مباشرة " وهي قيام المستثمر الأجنبي بافتتاح فرع لصناعة في الدولة المضيفة مثل قيام مجموعة مكدونالد بافتتاح فروع للمجموعة في الأردن " (على داود ، 2011)

أما الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهو قيام المستثمر الأجنبي بشراء أسهم لشركات في الدولة المضيفة .

ونجد أيضا استثمار حقيقي واستثمار مالي: "حيث يتضمن الأول أصولا مادية ملموسة مثل الأراضي والآلات والمصانع، أما الثاني فيتضمن عقود مكتوبة مثل الأسهم والسندات." (صالح الحناوي و مصطفى الشهاوي، 2013، صفحة 17)

وبطبيعة الحال فإن مدة الاستثمار تعتبر أيضا معيار للتصنيف وفي هذا الإطار نجد استثمار قصير الأجل (من سنة إلى سنتين)، واستثمار طويل الأجل (من سبع سنوات فما فوق واستثمار متوسط الأجل (من سنتين إلى سبع سنوات) .

3. أهداف الاستثمار :

بطبيعة الحال فإن أهداف الاستثمار لا تخرج عن الأهداف العامة لأي مشروع اقتصادي فنجد أول هدف يتبادر إلى أذهاننا هو:

1. تلبية حاجات المجتمع وخاصة المجتمع المحلي، (إقامة مشاريع ذات المنفعة العامة

2. تحقيق العائد امادي والربح وهو الهدف الأساسي الذي أقيم من أجله المشروع.

3. خلق مناصب شغل وتوفيرها .

4. تنمية رؤوس الأموال وتحقيق الثروة .

5. جلب العملة الصعبة.

6. بطبيعة الحال العمل على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية سواء من خلال زيادة

الإنتاج وتوفيره أو تقديم وتحسين الخدمات في مجالات تخدم المجتمع.

4. تمويل الاستثمار ونجد التمويل الذاتي (المال والتمويل مصدره الفرد) والتمويل

الخارجي عن طريق القروض (البنوك) والمؤسسات المالية

2/ عملية الادخار :

1. تعريف الادخار: وهو المبلغ المالي الذي يودعه الشخص في مؤسسة مالية يساهم في تكوين أرس المال معين مقابل الحصول على الفوائد. هذا تعريف بسيط بحسب الفهم الأولي للمصطلح أما من وجهة نظر الاقتصادي فإن الدخل يرتبط بعمليتين اقتصاديتين هما الدخل والاستهلاك، حيث يعرف "على أنه استهلاك مؤجل يتخلى من خلاله الفرد أو الجماعة عن إشباع رغبة معينة حاضرة بقصد تأمين الأموال اللازمة لتحقيق إشباع رغبة محتملة في المستقبل، وذلك دون الاستعداد لتحمل أدنى درجة من المخاطرة" (شقيري نوري و الطاهر الزرقان، 2012، صفحة 19)

2. العوامل المؤثرة على الادخار نذكر منها: السعر، 2. الدخل : لأن دالة الدخل مشتقة من دالة الاستهلاك وأي تغيير في الدخل يؤدي إلى تغيرات مرافقة وموجبة في الاستهلاك والادخار، بمعنى إذا زاد الدخل زاد الاستهلاك وزاد الادخار أيضا بنفس النسبة و العكس صحيح " (على داود ، 2011، صفحة 124) 3 سعر الصرف العملة (وان صح التعبير قيمة تحويل العملة)

4. السياسة الاقتصادية المنتهجة، 5 الوعي الاجتماعي (مدى وعي المجتمع بأهمية الادخار وعدم الاكتناز خارج المؤسسات المالية . 6. المستوى الثقافي والتعليمي للمجتمع وللأفراد.

3. مصادر الادخار ويمكن أن نحدد ثلاث مصادر الادخار:

أ/ المصدر الأول الأفراد والعائلات: يتم ذلك من خلال عدم الانفاق كامل دخولهم على الإنفاق الاستهلاكي وتوجه جزء منه إلى الادخار وبالتالي إنتاج السلع الرأسمالية، وهذا النوع من الادخار يتوقف على العوامل الآتية: 1- القدرة على الادخار، 2- الرغبة في الادخار، 3. مستوى الدخل.

ب/ المصدر الثاني : مؤسسات الأعمال يتم ذلك من خلال عدم توزيع الأرباح بل تعمل على استخدامها لأغراض الاستثمار وإنتاج سلع رأسمالية أخرى.

ج/ المصدر الثالث: مصادر حكومية : يتم ذلك من خلال النقود المحصلة بواسطة القطاع الحكومي على شكل ضرائب وأرباح للمشاريع حيث تستخدم هذه المصادر في إنتاج سلع رأسمالية جديدة (الوادي، دس، صفحة 266).

4 أنواع الادخار: وهناك العديد من التصنيفات وسوف نركز على توعين أساسين للادخار وهما الادخار الاختياري والادخار الاجباري

أ/ الادخار اختياري (إرادي) أي ينبع من شخصية الفرد نتيجة الموازنة بين وضعيتين ادخار أو عدم الادخار. ينبغ من رغبة الفرد وتحديد مصلحة ومنفعة من علمية الادخار.

ب/ الادخار الاجباري: أو اللا إرادي تفرضه الدولة أي يقوم بنشاط معين داخل حدودها مثل الضرائب والرسوم.

خلاصة:

يعتبر كل من الاستثمار والادخار عمليتين مهمتين في الاقتصاد وهما مرتبطتان بالاستهلاك والدخل وأيضا متلازمان مع بعضهما البعض ونظرا لأهمتهما في حياة الانسان وفي حدود التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذا يجدر توضيح هاتين العمليتين من خلال هذه المحاضرة وتوضيح أهم الأنواع الاستثمار والادخار على أمل أن الطالب يستفيد منها معرفيا وعمليا في المستقبل، لأن الاستثمار مهم وهو دافع أساسي لأي انسان في المخاطرة بمشاريع اقتصادية مستقبلية على هيئة مؤسسات ناشئة.

